فاكلت دابه الاخر فتلفت ضمن مسئله لو ربط فرسا في خان وفالصعر لم
يبلغ حد مرهدا لس وعلوعليها في المحاله ففعل وفرسته ومات وهو حاضر ولم
يحرز منها واكركوبها موحا فدبته على عاقلته لان كل من كان مع الدابه والمقب شيا
ضمنه وان لم يكن مالكها ولا بحصر المعيه في كونه راكبا اوسايقا او قايدا مسئله
استاجر ارضا وحرثها وانقضت المده فاجرها المالك من غيره فافتى ابن الصلاح
بانه ان لم يكن زرع على هذه الحاله الفلاحه ولا اسرع بها فله قيمه فلا خيار على مالك
الارض لاعلى المستاجر الثاني وهو ما زاد في قيمه الارض بسبب الفلاحه كما ان الفلاحه
تحترمه فانها ربعت وهو ملك لذلك هذا ابنا على الاصح في ان عقد الشراء اذا زال افسخ
والمشتري في المبيع مثل هذا الاترفانه يبقى للمشتري فان بذل البايع له قيمته والا
بيع واختص المشتري بما يقابل ذلك من الثمن مسئله دفع عبده الى اجر ليعمله
حرفه فهو امانه في يده وان استعمله في عمل هو من مصالح ذلك الحرفه لم يضمن او
في غيرها ضمن كما لو دفع اليه دابه ليركبها فركبها لغير الرياضه مسئله لواخذ
الفرع فسقط على مال الحر فاتلفه ضمن مسئله لو استعار عبد التقيه السبع
فسقط من السلم وتلف ضمنه فان كان باجره فلا ولو سقط على متاع لضاب
الدار فاتلفه تعلق الضمان برقبته فلو كان السلم مختلا بحيث لا يحمل العبد والعبد
من السجره او انهار عليه البير لم يضمنه مسئله احترد اره الا بينا معينا فادخل دابه
فيه وبركه مفتوحا فخرجت واتلفت مالا للمستاجر فلا ضمان مسئله ربط حمارا في بعض
احدهما الاخر فقتله فقال العبادي ان الرابط هناك ضمن والا فلا والاصح ان ضمان الاول
على التاني مطلقا وبعد الثاني الاخر فرق بين الواسع وغيره مسئله لو عض انسان دابه فهلك
فعلى كل منهما نصف القيمه والقرار على من تلف عنده مسئله لو كان له كلب وحمل اوهره او غيرها
وقد لوح بالتعدي والاصح انه لا ضمن ما يتلفه وان لم يكن معه لان عليه حفظه ليلا ونهارا
مسئله في فتاوي لو دحل حانوت جداد وهو الحديد بالمطرقه فاحرق ثوب الداخل

بطرق اصل

من شراره من النار بسبب التطريق فالاضمان على الحداد سواء دخل الرجل باذنه
او دونه مسئله اذا خلط المغصوب بغيره وامكن تميزه وجب فان
والخليط من جنسه فالمذهب انه كالتالف وكذا لو غصبها من اثنين وخلطها
وينتقل الملك فيه اليه فله ان يعطي من غير المخلوط ومنه كما ان خلطه بارد الله
الا ان يرضى المالك وحسد ولا ارش له ولو احمر خلطا بانفسها او بالرضى فمشترك
وافتى التواوي فيمن غصب درهما وخلطه من جاعه من كل واحد شيا معينا
ثم خلط الجميع ولم يتميز ثم فرق عليهم جميع المخلوط على قدر حقوقهم
كان لكل واحد اكل ما صار اليه فلو وقع على بعضهم فقط لم يرد المدفوع الله ان
يقسم ما قبضه عليه وعلى الباقين بالنسبه ولو اخذ دراهما وحبا لغيره وخلطه
بماله ولم يتميز فله بيعه ويرد قدر الذي لغيره ويتصرف في الباقي وقد نصوا على انه لو
غصب مثليا وخلطه بمثله اله يرجع قدر حق المغصوب منه وبحل الباقي للغاصب ولو احد
المكاس من انسان دراهم وخلطها بدراهم المكس ثم رد عليه قدر دراهمه لا يحل له حتى
يصطلح معه وبين ان يخذ منهم بالنسبه وشياتي تمام المسيله في القسمه مسئله لو دخل سحص
بيت شخص وعاد نه ان سراقيه فربط حماره في اصطبله ووضع بين يديه حشيشا حمله
معه والحشيش مصر فدخلت به صاحب الدار واكلت منه وهلكت في غير حضور صاحب الحمار
فلا ضمان عليه كان البقره تناولت مختارة فلو اتى الحشيش الهالك بين يدي البقره فاكلته ضمن
كما لو وضع سما بين يدي صبيا واكله ولو حس الحماره ووضعه بين يديه في شارع والحشيش
لا بصر الحمار وصر البقره فتناولته بقره انسان هلكت هو كما لو وضع السم في دن على الطريق فان
القاه في ملك غيره واكله دابه الغير ضمن اذا وضعه بغير اذنه وكذا لو القاه في حريم ملكه
بغير اذنه ذكره البغوي مع زيادة في المسيله مسئله ركب فرسا مسترسلا بينه وبين راكبها
في السوق وهي حامل فاسقطت فهرميتا فافتى بعض الشافعيه بضمان المهر خالفه الكمال
سلار والسمناح الدبري والناس اذ ذاك ولو القته حيا وماتت من الام الجنايه فيجب فيه قيمة حيا
او اكثر الامرين من قيمته ومهر بعض الام قالوا ده قولان في النهايه فلو حيا على حامل ه

Copyright © King Saud University